

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

تقويض الفساد أبرز متطلبات التنمية لمحاكاة تبعات الأزمة المالية العالمية

بن يخلف زهرة ، benikhlef_z@yahoo.fr (جامعة بشار)

بونوة شعيب ، cbounoua@yahoo.fr (جامعة تلمسان)

الملخص : بعد قصور أغلبها عن الوفاء بوعودها الإنمائية تبقى الدول النامية مطالبة بالتمسك بالنهج التنموي سبيلا أوحدا للتواجد وسط منظومة العالم ، ولهذا الغرض تركز هذه الدول أغلب جهودها لتوفير متطلبات التنمية الكفيلة بإنجاحها ، هذه المتطلبات التي يجب أن تتسم بالمرونة العالية لاستيعاب التغيرات العديدة والسريعة المرافقة لعالم طغت عليه العولمة التي غذت المنافسة المحمومة وشجعت التكالب على الماديات محفزة روح المضاربة التي أدخلت في العمق بين الاقتصاديين الحقيقي والنقدي معلنة أزمة مالية عالمية انطلقت من سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال ورقتنا البحثية سنناقش سبل تكييف متطلبات التنمية مع المتغيرات الجديدة النابعة من تبعات الأزمة المالية على العالم النامي مركزين على عنصرين أساسيين للتنمية متمثلين في رأس المال والعنصر البشري . ولغرض بلوغ أهداف بحثنا سنعرض المتطلبات الاعتيادية للعملية التنموية ، لنتبناها بتوضيح أبرز تأثيرات الأزمة المالية العالمية على العملية التنموية ومن ثم إعادة صياغة متطلبات التنمية وفقها متوصلين إلى أساس مشترك بين المتطلبات قبل الأزمة وبعدها متمثلا في الفساد الذي يعتبر بالفعل محفزا للعنصر البشري نحو تملك العنصر المادي ، هذان العنصران اللذان سبق تقديمهما كمركبين متكاملين للتنمية وليس مختزلين لبعضهما.

مقدمة : أثناء بحثه عن تجاوز مشكلة الندرة وتزايد الحاجات ، تقدم العالم الغربي بأشواط كبيرة عن العالم النامي حيث استطاع من خلال تطوره العلمي و التقني وقبله سياسته الاستعمارية أن يوجه النصيب الأكبر من الموارد النادرة لفائدة تلبية رغبات أفرادها وذلك رغم حيازة العالم النامي لجزء معتبر منها ، وهكذا نشأت الفجوة بين العالمين الغربي المتقدم والشمالي النامي . وفي محاولته للحاق يركب العالم المتقدم لم يجد العالم النامي بديلا عن التنمية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية و التقنية ، ومع اصطدامه بعالم سريع التغير تؤججه المنافسة المحمومة والعولمة المفروضة زادت تحديات العالم النامي لضمان استمراريته ومن ثم توجه للتنمية المستدامة سبيلا لتأمين المستقبل وفق تبنؤات الحاضر ، وما فتئ يركز أسس هذا النمط من التنمية حتى لاحت في الأفق أزمة مالية زلزلت العالم المتقدم ونجحت عنها هزات ارتدادية متفاوتة الشدة مرتقبة على العالم النامي وهذا ما أوجب إعادة النظر في المتطلبات المحددة سلفا للتنمية لتتكيف مع التداعيات المستمرة للأزمة المالية من جهة ولتنحسين العملية التنموية من التأثير السريع والسلي بالمؤثرات التي تبدو في واقع الأمر خارجية رغم أن العولمة أدخلت المتغيرات الداخلية بالخارجية، وهنا يبرز الفساد عامل مشترك في جميع معوقات التكيف مع العالم السريع التغير ومثبطات الجهود التنموية المتبعة.

I _ متطلبات التنمية ضمن عالم متغير :

تعد التنمية الاقتصادية أحد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية ، فهي وسيلة لتقليل الفجوة التي تزداد اتساعا بين العالمين النامي والمتقدم في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم بسبب اتساع رقعة العولمة التي تقحم الجميع في غمارها دون استثناء ، وهذا يعني التعامل المباشر والمفروض بين القوى الاقتصادية الكبرى و الدول النامية ، وعلى هذا الأساس يفترض أن تتعاقد جهود الطرفين للنهوض بالعملية التنموية قصد بلوغ النجاح في التعامل المتبادل وهو الأمر الذي أقحم العالم المتقدم -اضطرا لا طوعية - في المساهمة بدفع عجلة التنمية ، لكن الزهوان الأكبر لتحمله الدول النامية خاصة بعد تجلي الشكوك حول نوايا العالم الغربي - التي لم تكن صادقة في أغلبها وتبعته تيار المصلحة الخاصة للدول المتقدمة حتى من خلال المساعدات التي تم الترويج لها تحت غطاء التكافل العالمي - وعلى هذا الأساس يتعين على الدول النامية أن تستنهض الهمم لتوفير المتطلبات الأساسية للتنمية حاضرا ومستقبلا وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي

I_1_العنصرين المادي والبشري أساس العملية التنموية : تعدد المفاهيم الاقتصادية للتنمية التي تجتمع كلها على أنها الزيادة المستمرة في مستوى الإنتاج الاقتصادي والتي يرافقها تطور في جل مناحي الحياة لدى أفراد المجتمع، ومن خلال هذا المفهوم يتضح أن التنمية تنصب على "تطوير شامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده وتحقيق الرفاهية لهم وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة"¹، ومن خلال هذه الجزئية من البحث سنعمد إلى توضيح الإمكانيات التي تسخرها التنمية لبلوغ أهدافها بنجاحة ، أين سنصف متطلبات التنمية في حيزين هما العنصر المادي والعنصر البشري.

I_1_1_التمويل المادي عصب العملية التنموية : عندما بدأ الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تركيز رأس المال ومعدل نمو الناتج القومي ، أي أن المتغير الإستراتيجي لتحقيق التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم ، وأن البلدان النامية إذا نجحت في توفير أكبر قدر من الموارد الادخارية واستثمرتها بنجاحة ستحقق أغلب أهدافها التنموية.

ونستطيع القول إن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ويرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يحدد أساسا سعة السوق وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخل منخفض نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية ولا تتوقف الحاجة إلى رأس المال عند المراحل الأولى بل تزداد اتساعا في المراحل المتتالية للعملية التنموية حتى تحاكي إنجازاتها ولا تهمش نتائجها الأولية².

إن التمويل المتمثل في تزويد الدول بالمال اللازم لتوفير جميع الماديات الداخلة في العملية التنموية يعتبر شريان الاقتصاد والعصب الحركي للعملية التمويلية، ونستطيع حصره في شقين أساسيين هما³:

***التمويل المحلي:** المرتكز على الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعيه واختيارا ومحمض رغبتهم والادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، ولا يوجد فارق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما باتباع سياسة معينة.

***التمويل الأجنبي:** نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشتى أنواعها عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية وتبعا لوجود فجوة ادخار واسعة يلجأ الاقتصاد إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية التي تأخذ أشكالا عديدة أبرزها :المنح والمعونات من الدول الأجنبية،التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية،والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الخارج. لعل الإشكالية التي تواجه الدول النامية بالحاح في هذا السياق تتمثل في تحديد الشق الأجدى للتمويل بالنسبة لأي اقتصاد بعبارة أخرى على ماذا نعتمد أكثر؟ التمويل المحلي أو الأجنبي⁴؟

والإجابة حتما لا تكون بالميل المطلق إلى الشق الواحد من التمويل كما لا تكون نفسها بالنسبة لجميع الاقتصاديات ومن هذا المنطلق فإن إشكالية التمويل تحل بالوصول إلى المزيج التمويلي الأمثل الذي يخدم ظروف البلد الموجه إليه حسب خصوصيته ، حيث يجب الاكتفاء من الإسقاط المباشر لتجارب دول ما على دول أخرى دون دراسة ظروف هذه الأخيرة والذي يؤدي إلى خلل في التطبيق سرعان ما يظهر على الساحة الاقتصادية أو على الأقل لا بد من تمهيد الأرضية المناسبة للتطبيق .و يجب على أي اقتصاد أن يدرس في أنواع التمويل المتاحة أمامه محاولا أن تكون توليفة مناسبة تحوي هذه الأنواع معا ولكن كل بمقدار معين وهكذا لا نستبدل النقص المسجل على مستوى التمويل المحلي باللجوء التام إلى الأجنبي وإنما نحاول الموازنة بينهما من خلال تشجيع الأول وتخفيف الثاني إلى أن يتقاربا لأبعد حد ممكن.

¹ د.عبد الجابر تيم وآخرون ، مستقبل التنمية في الوطن العربي ،دار اليازوي العلمية ، الأردن ، 1998ص92

² بن مخلف زهرة ،الاقتصاد النقدي والمالي العمق ، مقرر دعم بيداغوجي ، جامعة بشار ، 2008/2007 ص6

³ د.محمد عبد العزيز عجمية ،د.عبد الرحمان يسري أحمد . التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها .الدار الجامعية الإسكندرية 1999.

⁴ بن مخلف زهرة ،الاقتصاد النقدي والمالي العمق ، مقرر دعم بيداغوجي ، جامعة بشار ، 2008/2007 ص30

I_2_1_2 **حاجة العملية التنموية للعنصر البشري :** مما لاشك فيه أن توفر العنصر المادي هو أساس العملية التنموية ، إذ لا يمكن التقدم خطوة بدونه ، لكن الاستمرار في التقدم مرتبط بنجاحة تسيير هذا العنصر وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ة وفق الظروف الداخلية والخارجية للبلد وما يتوافق و مفهوم الاستمرارية ضمن عالم شديد التوتر ،وهنا يبرز الأساس الثاني للتنمية متمثلا في العنصر البشري.وفي عالمنا اليوم يعتبر العنصر البشري الميزة التنافسية الأكثر تأثيرا في إحداث الفرق كونه المسؤول عن الجودة ،وترشيد الإنفاق الاستثماري والمعمول عليه في توظيف الموارد المادية المتاحة وفق الخطط التنموية المسطرة ، بل وأكثر من هذا فإن هذا العنصر هو المسؤول عن صياغة الخطة التنموية بالأساس ومن ثم تكمن أهميته حتى قبل البدء بالعملية التمويلية من خلال رسمه لمعالمها وفق احتياجات البلد الذي يعمل لصالحه وضمن متغيرات البيئة.

إن التنمية لا تقتصر أبداً على الشق المادي لها بل تتعداه لكونها "عمليات تغيير حضاري فهي إلى جانب كونها وسائل مادية و تكنولوجية، موضوع إنساني بالدرجة الأولى، ذلك أن الإنسان غايتها ووسيلتها" ⁵ ، وفي نفس السياق "تعتبر التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء كذلك اكتشاف الموارد المجتمعية وتمييتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر" ⁶ ، فحسب ما سبق إذن فالتنمية إلى جانب شقها المادي تعتبر عملية تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته وفق الظروف المحيطة به ⁷ .

بعد ولوج البعد الإنساني لمفهوم التنمية بعمق، بدأ ينظر للبشر في حد ذاتهم غاية ومحورا للتنمية وهكذا تم التركيز على التنمية البشرية كركن هام لبناء التنمية الشاملة ، وبدا أن مفهوم التنمية البشرية صار يشدد على أهمية تمكين المجتمع ككل من السيطرة على مصيره ، واختيار أسلوب التنمية المناسب له ، والعمل على تكوين رأس المال الاجتماعي المتمثل في الهياكل الاجتماعية الكفيلة بتمكين رفع قدرة مشاركة أكبر قدر ممكن وفق الصالح العام ⁸. ولعل هذه النقطة الأخيرة ستكون مثار تحليل أعمق من خلال جزء لاحق عند تناول دور تقويض الفساد في إعادة صياغة متطلبات أنجع للتنمية وهي أساس موضوع بحثنا.

I_2 التنمية المستدامة وهران الاستمرارية في عالم متغير : تهدف التنمية لتلبية الحاجات الإنسانية المتباينة في ظل الندرة النسبية التي تحول دون استيفاء جميع الحاجات, ويتجسد قصور وظيفة التنمية في دول عديدة لم تنجح في توفير ضروريات الحياة الكريمة لمواطنيها و لعل المشكل يزداد اتساعا إذا أشرنا لكون هذه الضروريات يحتاجها المواطن على المدى القريب الذي يكون أسهل في التحقيق لان الحاجيات تكون محددة وواضحة , ومن جهة لا يتنازل المواطن عن هذه الحاجيات في المدى البعيد وهو أمر أصعب من سابقه نتيجة عدم التحديد إضافة للمخاطرة الناتجة عن الزمن المتمثلة في الانحرافات التي قد تحصل بين الحين و الآخر خاصة إذا أشرنا لعصرنا الحالي الذي يتسم بالمرونة الشديدة ومن ثم القلب السريع.

على ضوء ما ذكر سابقا، انتبه العالم عموما و الدول النامية على وجه التحديد لعنصر الزمن كموجه أساسي للخطط التنموية و ظهرت إشكالية الاستثمارية تترسخ أكثر فأكثر على المستويين الكلي و الجزئي حتى أن الاقتصاد الحديث صنفها قبل الريح. ولعل ما زاد من تعظيم قيمة و كلفة الزمن ، الموارد المتنوعة التي تزداد ندرتها يوما بعد يوم و التي تم استنزافها بعشوائية مطلقة حين كان التفكير الاقتصادي مقتصرا على إشباع حاجيات الفترة القصيرة. وقد أدت المفاهيم المذكورة سابقا إلى خلق نوع من الوعي لدى جميع الطبقات للتفكير الجدي بالموضوع ، هذا الوعي هو الذي بلور مفهوم جديد للتنمية أطلق عليها اسم التنمية المستدامة الذي تم تدعيمه من طرف المنظمات الدولية ، وذلك نتيجة لما يشير إليه المفهوم من قيم أخلاقية في غاية الأهمية على رأسها المساواة بين الأجيال إضافة إلى لفت انتباه الدول إلى أهمية استثمار مواردها الخاصة .

⁵ د. محي الدين صابر ، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع ، المكتبة العصرية ، صيدا ، دون سنة، ص

⁶ د. عبد العزيز محمد الحر ، التربية و التنمية و النهضة شركة المطبوعات للتوزيع و النشر بيروت 2003 ص 27

⁷ د. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الجمل، الحقوقية، ط 1، 2009، ص 17

⁸ OECD, Development Assistance Committee , Development Cooperation, report, paris 1996

وتتعدد مفاهيم التنمية المستدامة حتى في جانبها الاقتصادي إلا أن جل التعريفات الاقتصادية لها تتفق على كونها "الإدارة المثلى للموارد الطبيعية من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية , شرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"⁹ كما أوجزت عديد الرؤى الاقتصادية الفكرة في كون استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل. تظل التنمية الاقتصادية مقصد الدول وغايتها الأساسية والتي تسخر لتحقيقها جميع إمكانياتها المتاحة من سياسات اقتصادية متنوعة وإجراءات اعتيادية وحتى استثنائية، والجدير بالملاحظة أن رهانات التنمية باتت أكثر تعقيدا في ظل التنافسية المفرطة التي سرعت وتيرة تنامي الحاجات البشرية للحد الذي أصبح فيه تحديد مستوى الإشباع ضربا من الخيال من جهة ، ومن جهة أخرى هناك استنزاف الموارد المادية والبشرية والطبيعية خاصة القابلة للنفاذ وهذا ما أدخل للواجهة مفهوما جديدا يتمثل في التنمية المستدامة . وفي جزء لاحق من البحث سنتعمق أكثر في تحليل رهانات التنمية المستدامة عقب الأزمة المالية الأخيرة بإدخال مفهوم الفساد متصدرا لواجهة البحث. وفيما يلي وكمحصول لهذه الجزئية نقترح خطوات أولويات متطلبات التنمية ضمن عالم متغير ومعقد محاولين بهذا التمهيد لعرض لاحق عن تكييف هذه المتطلبات وفق آثار الأزمة المالية الأخيرة باعتبار الفساد متغير حاسم في عملية التكيف حسب حاجة البحث:

* لإنجاح العملية التمويلية لا بد أولا من إعداد برنامج دقيق: ويتم هذا بإشراك نخبة متميزة في إعداد البرنامج حيث يجب أن تتسم النخبة من أهل الرأي و المعرفة والعلم والقرار بالتنوع وذلك بالحرص على إدخال كل المجالات والميادين الممكنة بطريقة متجانسة على أن تكون مساهمة الاقتصاديين فعالة كونهم الأكثر عقلانية والأقدر على اختيار الأنسب بضغوط أقل.

* تحدد النخبة كمية ونوعية العنصرين المادي و البشري و لكن ما يتوفر منهما سيكون بكمية ونوعية قد تتوافق أو تختلف مع المطلوب .

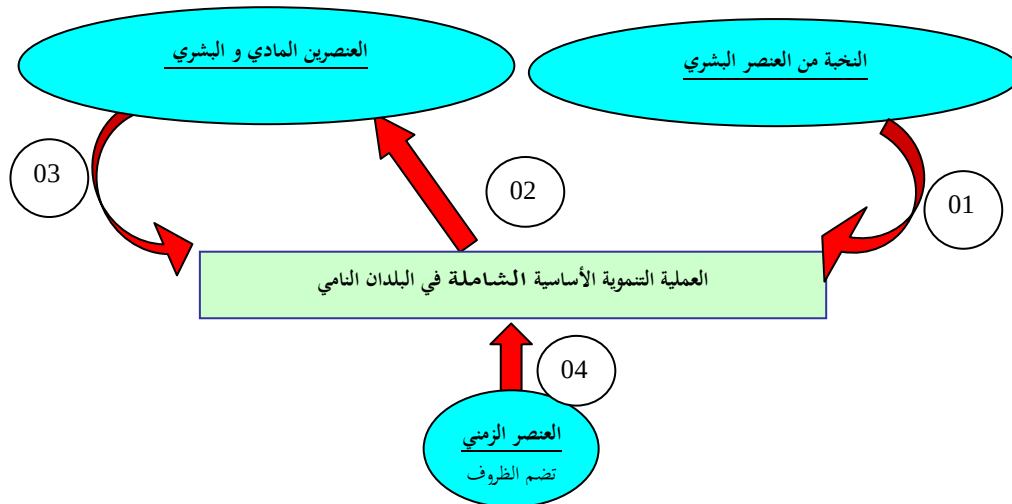
* يجب مراعاة البعد الزمني ومن ثم الظروف المستقبلية للبلد والعالم ، ومن ثم إعداد الدراسات التنبؤية التي تبني على أساسها خطوط تنمية مستدامة تراعي الاستمرارية . ولتوضيح ما سبق ندرج الشكل الموالي باعتبار:

السهم 1: وضع مشروع للعملية التنموية وفق ظروف البلد وتطلعات الشعب،

السهم 2: تحديد كم و نوع العنصرين المادي و البشري

السهم 3: الحصول على كمية معينة من العنصرين المطلوبين قد تكون كافية ، ناقصة أو وافرة وبشروط معينة.

السهم 4: دراسة تنبؤية مستقبلية عن المتغيرات الداخلية و الخارجية لعملية التنمية



شكل توضيحي لأولويات متطلبات التنمية وفق الحاجة التحليلية للبحث (من إعداد الباحث)

II _ الفساد يحتضن الأزمة المالية العالمية 2008:

⁹ عبد السلام أديب , أبعاد التنمية المستدامة , الاجتماع السنوي لقيادة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي للشغل , 2002 , ص:02

II_1 نظرة موجزة عن الأزمة المالية العالمية 2008 : لأن غاية البحث الأساسية ليست مجرد وصف الأزمة المالية الأخيرة بقدر ما يهدف إلى تحليل إفرازاتها على العملية التنموية ومن ثم محاولة التخفيف من حدة هذه الإفرازات، سنكتفي في هذه الجزئية بالوصف العام للأزمة غير مركزين على تفاصيل لا تخدم مسار بحثنا.

II_1_1 الإطار العام للأزمات المالية : إن الأزمة الاقتصادية بمعناها العام تعبر عن الخلل أو الانحراف المفاجئ، الملفت والسريع في التوازنات الاقتصادية لبلد أو مجموعة بلدان، وعلى غرار هذا يمكن تعريف الأزمة المالية "بأنها موقف تتعرض له الدولة (أو المجموعة) ويستشعر صانعو القرار بها درجة عالية من المخاطر على المصالح الأساسية للدولة (أو المجموعة)، ويتسم هذا الخطر بالمفاجأة وعدم التوقع من صانع القرار الذي يجد نفسه أمام ضيق الوقت المتاح للتفكير في القرار المناسب قبل أن تتعقد الأمور التي تزداد سوءاً¹⁰. وفيما يلي وبغرض توضيح المعنى العام للأزمة نستعرض عناصرها الأساسية التالية¹¹:

* المفاجأة وعدم التوقع : وتعتبر العنصر الأساسي في الأزمة لأن متخذي القرار لم يكونوا محتاطين لها، ومن ثم فعامل المفاجأة يريكمهم، ويزيد من احتمال عدم رشاد القرارات المتخذة كونها لم تبين على أسس موضوعية وقواعد علمية، وكلما زادت المفاجأة زادت الأزمة.

* التهديد للمصالح الأساسية : إن مجرد المفاجأة في حدوث المشكلة ليس كافياً وحده لتصنف المشكلة كأزمة وإنما يجب أن يكون للمشكلة تأثيراً محسوساً على المصالح الأساسية لمجموعة البلدان التي تعنيها الأزمة، ويشكل هذا التهديد عبءاً إضافياً على النجاعة في اتخاذ القرار.

* الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار: المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة هو أحد عناصر حدتها، حيث تشتد الخطورة كلما قصر هذا المدى، مما يجعل الوقت عاملاً حاسماً في حل الأزمة و السرعة في اتخاذ القرار ضغطاً أكبر على العقلانية.

II_2_1 الإطار العام للأزمة المالية 2008 : تعتبر الأزمة العالمية 2008 الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات، وقد كانت انطلاقتها من أمريكا ثم امتدت لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية حسب معاملات ارتباطها بها، بل وتهدت حتى الدول النامية بفعل العولمة التي تضم كل أقطار العالم في نسق واحد رغم تفاوت درجات ارتباطه، وتماثل مراكزه. وقد توفرت في هذه الأزمة العناصر الثلاث المذكورة سلفاً معلنة نشوء أزمة مالية حقيقية، وهي عالمية كونها بدأت بتهديد مصالح أمريكا ومن ثم كل المتعاملين معها فالتعاملين معهم. وحتى لا نغوص في تفاصيل الأزمة نوجزها فيما يلي¹²:

بدأت معالم الأزمة المالية العالمية في أمريكا في منتصف شهر سبتمبر عام 2007 وقد بدأت نتيجة لارتفاع مغال فيه في أسعار العقارات بما لا يتناسب مع العرض والطلب الحقيقي في أمريكا نتيجة سهولة الحصول على القروض، وعندما عجز المقترضون عن سداد الدين أعادوا المنازل إلى البنوك التي لم تجد من يشتريها، وتفاقمت المشكلة مع عجز الشركات عن تسويق وإعادة بيع هذه العقارات نتيجة لارتفاع أسعارها بشكل مبالغ، وكذلك إلى تراجع القدرة الشرائية لمشتري العقارات من ناحية أخرى ما أدى إلى انتقال العدوى إلى سائر المؤسسات المماثلة. كان من الطبيعي أن يتأثر السوق الأمريكي بشدة في هذه الحالة، ولكن نتيجة للأوراق التي باعتها البنوك إلى مؤسسات أخرى أو ما يسمى بدأ المستثمرون في جميع أنحاء العالم أكثر حذراً في استخدام هذه الأوراق المالية ولم يعد هناك مشترين لها.

إن اختيار القطاع العقاري الأمريكي جعل أزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية على سبيل المثال ورفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، كما ورد في خطة الإنقاذ الأمريكية بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.

امتد أثر الأزمة المالية العالمية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتمة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأميركية. انتقلت الأزمة إلى أوروبا وآسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيهما بالسوق المالية الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تحدت الاقتصاد العالمي والأکید أن للدول النامية حصتها.

¹⁰ د. أحمد جمال عبد العظيم، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا: دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، 2008، ص5

¹¹ د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص19-20

¹² د. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، جامعة

II_2 الفساد سبب أساسي للأزمة المالية العالمية 2008: هناك عوامل عديدة اجتمعت لترسيخ معالم أزمة عالمية بكل المقاييس، وتنقسم أسباب الأزمة إلى صنفين رئيسيين مباشرة-وهي الظاهرة للعيان وغير مباشرة مستخلصة بعد التدقيق في مجريات الأمور، ويتصل هذا التصنيف بتطبيق النظام الرأسمالي وليس النظام الرأسمالي في جوهره، وما يلفت الإنتباه هو تواجد الفساد في كل حيثيات هذه الأسباب وهذا ما سنحاول كشفه فيما يلي ولكن يجب علينا أولاً إيجاز معنى الفساد حتى نقف على إسهامه في مسببات الأزمة.

تتعدد مفاهيم الفساد وتشابك كونه يتصل بجميع مناحي الحياة إذ يعتبر في عمومها انحرافاً عن المعايير الشرعية، التشريعية، الأخلاقية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، ولأن غايتنا ليست تحديد مفهومه الذي يتطلب الكثير، سنكتفي حسب حاجة بحثنا بالمفهوم الاقتصادي للفساد الذي أشار إليه Vito Tanzi 1995 وهو عدم إشراك العلاقات الشخصية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، "الفساد هو عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البعد عن الشبهات و التحفظ في العلاقات الذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي أن لا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المشتغلون بالاقتصاد من القطاع الخاص أو المسؤولون الحكوميون" 13، ونشير إلى أن هذا المفهوم واحد من عدد غزير من المفاهيم الاقتصادية وقد اقتصرنا عليه لأنه الأكثر قدرة على تبين مقاصد بحثنا.

II_2_1 الفساد عصب الأسباب المباشرة للأزمة: نقسم الأسباب المباشرة للأزمة إلى:

*تسرب الضعف و الفساد إلى الأجهزة الإدارية للمؤسسات المالية: وهو سبب لا تخلوا منه أي أزمة عرفها العالم سابقاً، وقد أتى على قمة مسببات الأزمة، حيث انتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين الذين كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية و المؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وغابت الآليات الفعالة للرقابة، مما جعلهم يتساهلون في منح قروض إئتمانية بمبالغ كبيرة دون مراعاة معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض، وللمفارقة فإن المسؤولين الماليين الأمريكيين قد تنبهوا لهذا منذ 2002 وأكدوا على ضرورة الإشراف على إجراءات ضمان كفاية رأس المال في النظام المصرفي وزيادة الشفافية في المحاسبة... إلخ 14، لكن التحركات على هذا المستوى لم تتناسب وحجم الفساد المستشري و لم تتجسد التحركات الفعالة إلا بعد اندلاع الأزمة المالية، حيث بدأت أمريكا بمشاركة عديد دول العالم لوضع قضية الفساد في المنظومة المصرفية على رأس الأولويات أثناء التدخل بخطط الإنقاذ التي طالبت معظمها بفتح تحقيقات واسعة حول الموضوع وتقييد صلاحيات هؤلاء المسؤولين في المستقبل 15.

وفي هذا الإطار الفعال لمواجهة الفساد، عقدت لجنة مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي في و.م.أ جلسة مع خمس مدراء صناديق تحوط متهمين بالحصول على مليار دولار خلال 2007 16، وفي نفس السياق مثل عدد كبير من المسؤولين عن المنظومة المصرفية أمام القضاء الأمريكي تمثلت أغلبها في الحصول على رشاًوى مقابل المزيد من التسهيلات في الحصول على القروض وهو ما لا تختص به و.م.أ وحدها بل تشارك فيه العديد من دول العالم بدرجات متفاوتة.

*إضطراب سوق العقار وانفصال الاقتصاديين و الحقيقيين بتواطؤ المفسدين: شهدت أسواق العقارات بالو.م.أ ازدهاراً كبيراً من 2001 إلى 2006 وهو ما أغرى البنوك والمؤسسات المالية بالتساهل في منح الإئتمان، مما شجع الأمريكيين على التهاوت غير المسبوق على سوق العقار، و تنامي حتى التمويل الاستهلاكي الأمريكي بالقروض حتى أن حجم مديونيات القطاع الاستهلاكي الأمريكي خلال العشر سنوات السابقة للأزمة بلغ 8 تريليون دولار بزيادة 173 بالمائة في حجم الاقتصاد الأمريكي، كما أن الحجم الإجمالي للدين المحلي بلغ 14 تريليون دولار ليصبح مساوياً تقريباً للناتج المحلي الإجمالي لعام كامل 17، وهكذا تسارع توسع الإنفاق الاستهلاكي المحموم الممول بقروض مضمونة بأصول عقارية في ظل التساهل الذي وفر الجو الأنسب للفساد، حيث اكتفت مختلف الجهات المقرضة ببيان الدخل لطالب القرض الذي وجد في مواقع شركات الإنترنت التي تمنحه هذا البيان مع وظيفة مقاول حر فور دفع الرسوم ودون التزام للطرفين لأن الهدف من هذه العملية هو التقاء المصالح، وقد تم

13 عبد الرحمن بن أحمد هيحان (2003)، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض

14 د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص 58

15 <http://www.asharqalawsat.com/section.asp?section=6&epage=economy&apae&=issueno=10943> الاقتصاد

16 <http://www.asharqalawsat.com/section.asp?section=6&epage=economy&apae&32=issueno=109> الاقتصاد

17 <http://www.asharqalawsat.com/section.asp?section=6&epage=economy&apae&8=issueno=1094> الاقتصاد

التمادي إلى حد أن هذه الشركات تكلف أعوانها بإعطاء صورة جيدة عن الموظف "الوهمي" في حال استفسر البنك عنه وهذا فقط مقابل رسوم إضافية¹⁸.

نتيجة هذا الفساد حدث انفصام بين القطاعين المالي والحقيقي، ووقع المستهلكون ضحية ضلالتهم بسوء تقدير التزاماتهم تجاه القروض التي لا تتوافق وإمكاناتهم فجعل الأغلبية عن السداد مما دفع المؤسسات المالية بتهديد إخلاء المنازل بالنسبة للمقصرين عن الوفاء بالتزاماتهم مما أدى لانخفاض أسعار العقارات بلغت 50 بالمائة صيف 2007¹⁹، ومن ثم عجزت المؤسسات المالية عن تحصيل مستحقاتها فهبطت قيمة أسهمها في البورصة، وما فاقم الوضع محاولة اقتسام المخاطر من خلال من خلال بيع الديون إلى طرف ثالث ومن ثم توسيع الأزمة إلى نطاق أعلى.

II_2_ الأسباب غير المباشرة للأزمة يلازمها الفساد : ولتي نوجز أهمها وفق الحاجة المنهجية للبحث في النقاط التالية:

*المبالغة في التعويل على قانون العرض والطلب: حيث أن الرأسمالية شددت وتيرة المنافسة خاصة بعد اجتياح العولمة وهو ما أدى إلى الإفراط في تجسيد معتقد البحث عن المصالح الخاصة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها ذلك وأصبح الكل يبحث عن طريق للحصول على العوائد ولعل أسهل هذه الطرق هي الفساد بكل ممارساته إذ ترجع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الربح، وهذا التفاعل بين الزبائن، العملاء سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد²⁰. فالفساد إذا هو وسيلة البحث عن العوائد بطرق غير شرعية، وهو لا يخرج عن قاعدة السوق المتمثلة في العرض و الطلب و المواءمة بينهما على أساس العوائد والتكاليف، حيث تعرض الممارسات الفاسدة وفقاً لحجم وشكل الطلب عليها ومن ثم يقوم الفاسدون بدراسة تفضيلية بين توقعاتهم للربح و الخسارة. وفي نفس النسق يصيب مفهوم R.Tollisson²¹ "الجمتمع يبحث عن العوائد والرشوة بشكل خاص ولا شرعي للبحث عن العوائد" من جهته وفي نفس السياق Becker²² يوضح أن الاقتصاد السياسي للرشوة يحلل المواجهة بين عرض الرشوة وطلبها حسب مبادئ السوق ومن منطق "اقتصاد الجريمة" وفي هذا السياق فإن عرض الرشوة و الطلب عليها هما المنفذ الوحيد لتحسين المداخل، وهذا ما يستوجب مقارنة الأرباح المحتملة بالخسائر المحتملة (مخاطر العقاب) فالعرض والطلب إذن يتطوران حسب درجة كل ما سبق يوضح أن الرشوة كأبرز مظاهر الفساد منسوبة أصلاً إلى قوانين السوق التي كانت من بين أبرز مسببات الأزمة ونستحضر هنا الرشوة من أجل الحصول على تسهيلات منح القروض.

*انعدام الثقة بين المؤسسات المالية: وقد غابت الثقة بين هذه المؤسسات بين جميع دول العالم على غرار و.م.أ، وهذا بسبب أزمة السيولة التي حاصرت أكبر هذه المؤسسات التي تسارعت محاولات إنقاذها من البنوك المركزية والحكومات في شتى أنحاء العالم من خلال ضخ كميات هائلة من الأموال بغرض إعادة الثقة إليها، وعمدت مختلف البلدان كإجراء متمم لتعيين شخصيات معروفة بالنزاهة لدى المواطنين²³ لإعادة الثقة مما يشير بوضوح مرة أخرى إلى تواطؤ الفساد في الأزمة.

*الانتشار الواسع للأدوات المالية عالية المخاطر: مع اشتداد المنافسة، والتسابق نحو جني الأرباح وميل الرأسماليين الكبير إلى المخاطرة طور الاقتصاد الغربي أدوات مالية تتوافق بما سبق مثل المشتقات المالية التي تحوي نسبة عالية من المخاطر المرتبطة بالزمن وهي أشبه ما تكون بالقمح أو لعبة الحظ التي التف حولها الكثيرون وحضت باهتمام بالغ أفقد الاستثمارات الحقيقية والمفيدة قيمتها فتوسعت الهوة بين الاقتصاد المالي و الاقتصاد الحقيقي، كما تنامي بشكل ملفت العمل الربوي الذي يكرس الأموال في يد فئة قليلة ويستنزف فئة أخرى

18 د. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، جامعة الجنا، 13-14 آذار 2009

19 د. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، جامعة الجنا، 13-14 آذار 2009

4 عبد الله بن حاسن الجابري (2003) الفساد الاقتصادي (أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه) جامعة أم القرى

III_ تكيف متطلبات التنمية مع تبعات الأزمة بتقويض الفساد:

III_ 1 تبعات الأزمة المالية العالمية على الدول النامية: لأن البحث موجه لشريحة الدول النامية سنركز على توضيح تبعات الأزمة عليها

رغم أن نتائجها قد مست بشكل أكبر أمريكا والدول الموصولة بها وفق مصالح مشتركة وهي على الأغلب من العالم المتقدم ولا تظهر هذه التبعات بوضوح على الأقل على المستوى القريب بالنسبة للبلدان النامية خاصة منها التي ينعلم أثرها في السوق المالية العالمية. ونشير إلى استحالة فصل تبعات الأزمة على العالمين المتقدم والنامي كما سنوضح فيما يلي:

*تقليل فرص التمويل الأجنبي بأنواعه المختلفة: الأزمة توجب انحصار رؤوس أموال البلدان المتقدمة في أقطارها وتقلل فرص الدول النامية من الحصول على التمويل الأجنبي -الذي تناولناه في جزئية سابقة والذي خلصنا لكونه عامل حسم في العملية التنموية - ومن المنطقي إذن أن تنخفض المعونات الاقتصادية للدول الفقيرة بسبب الأزمة المالية التي تعصف بكثير من دول العالم نتيجة ضخ الدول الغنية لتريليونيات الدولارات في أنظمتها المالية مما يهدد الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة لخفض نسبة الفقر، هذا إضافة إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تجميد المؤسسات الكبرى لمشاريعها خارج حدودها لحصر السيولة في مواطن الأزمة²⁴.

في نفس السياق ستواجه الدول النامية تشددا أكبر في إجراءات الإقراض من البنوك العالمية الرئيسية مما يؤثر سلبا على خططها التنموية باختصار ستقل بدائل التمويل المطروحة أمام الدول النامية.

*اهتزاز الاقتصاديات النامية شديدة الارتباط بالدولار الأمريكي: لقد تعرض الدولار الأمريكي لهزة قوية نتيجة مجريات الأزمة التي سردناها سابقا والتي أدت إلى نقص السيولة لولا التدخل من كل حذب وصوب بضخ السيولة لتنشيط الطلب على النقود ومن ثم الاستهلاك، ولعل أول من تحسس الأزمة هي الدول التي تتعامل بهذه العملة لأن تواترات ارتفاع وانخفاض الدولار ستفرض عليها ليس بمقدار مشاركتها بالأزمة ولكن بمدى تعاملها بالدولار، حيث أن انخفاض الدولار يعني ارتفاع العملات الأخرى ولأن جل واردات العالم النامي لا تخلو من المنتجات الأوروبية وأكثر منها الصينية فإنها ستسجل زيادة في قيمة الواردات ومن ثم التأثير في ميزان المدفوعات فالإقتصاد عموما.

*غموض الرؤية حول النهج الاقتصادي الأصح للدول النامية بعد التشكيك في نجاعة الرأسمالية: لطالما كان مصير الدول النامية مرهون بإملاءات الدول الغربية، وذلك نتيجة التبعية التي لم تخرج منها هذه الدول حتى بعد استقلالها، إذ أنها وبحكم حاجتها للتمويل الأولي الضخم لأغراض التنمية والذي لم تستطع اقتصادياتها المخطمة من الحروب توفيره وقعت تدريجيا في أزمة المديونية وهي التي مكنت العالم الغربي من التحكم في توجيه اقتصاديات الدول النامية بعد برامج التعديل الهيكلي، حيث فرض اقتصاد السوق سبيلا لا بديل عنه لهذه الدول حتى تسدد ديونها من جهة وتنال الرضا الغربي من جهة أخرى، ولأنه لم يتم التمهيد المسبق للنظام الرأسمالي في دول نامية تغلب على شعوبها النزعة القومية الناشئة من الاستعمار، بدت الرأسمالية في الدول النامية مجسدة بطريقة شكلية حيث أن ميكانيزمات الدول النامية بقيت على حالها ولا أدل على ذلك من دعم الحكومات لشرائع واسعة من الشعب وهو ما يتعارض مع المبدأ الأساسي للرأسمالية المتمثل في عدم تدخل الدولة إلا في حدود ضيقة. ولعل ما ذكرناه كان سبب قصور أداء النظام الرأسمالي في الدول النامية كونه مفروضا وليس مقنعا، ومع بزوغ الأزمة المالية بدأ التشكيك في صلاحيات النظام الرأسمالي - ولو بمجرد الاتهام - من قبل بعض ممثلي الدول المتقدمة، وهو ما يزيد من ارتباك الدول النامية إزاء هذا النظام وزيد من تجميد مواقفها غير المحددة أصلا.

وأخيرا نستطيع القول أنه وبحكم واقع التعود، فإن العالم المتقدم لن يتحمل أعباء الأزمة لوحده، بل سيحاول جاهدا تحميلها لغيره من الدول وعلى رأسها الدول النامية، وله في ذلك سبل عديدة لعل أبرزها استغلال العلاقات السابقة، والشراكات البينية، إضافة إلى الضغط على مراكز الوهن في كيان الدول النامية والتي يعرفها الاقتصاد المتقدم حق المعرفة.

III_ 2 تقليل الفساد في متطلبات التنمية يخفف من حدة مخلفات الأزمة: بعد استعراضنا لأبرز متطلبات التنمية، وتوضيحنا الموجز

لمعالم الأزمة المالية، أسبابها، وتبعاتها على العالم النامي سنحاول من جديد فيما يلي ومن خلال التدقيق فيما سبق صياغة متطلبات التنمية التي تحتوي تبعات الأزمة والتي نشدد على تقويض الفساد كعنصر حسم فيها تبعا لإشارتنا السابقة وما سيتضمنه تحليلنا.

²⁴ د. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس

وسنصوغ متطلبات التنمية في هذه الجزئية من خلال منظورين، أولاً نعرض متطلبات التنمية بأخذ مسببات الأزمة المالية في الحسبان ومحاولة تفادي هذه المسببات التي تنعكس سلباً على الأداء التنموي (الاستفادة من أخطاء الغير)، ثانياً ومن جهة مقابلة نحاول عرض متطلبات التنمية التي تراعي تبعات الأزمة المالية على المدى البعيد (الاحتياط للمستقبل). هذا ونشير إلى كون الفساد هو العامل المشترك في جميع الإخفاقات التنموية كونه العنصر الواصل بين شقي مطلباتها (البشري والمادي) حيث تتحطم جميع محاولات التنمية أمام الممارسات الفاسدة الناتجة عن سعي الإنسان وراء المادة وهذا ما سنخلص إليه بعد استعراض الصياغة الجديدة لمتطلبات التنمية.

III_2_1_ متطلبات التنمية وفق مبدأ الاستفادة من أخطاء الغير : من هذا المنظور سنصوغ المتطلبات التي تراعي أسباب حدوث الأزمة الرأسمالية، فكون النظام الرأسمالي كما أسلفنا هو نظام مفروض دون تمهيد مسبق فعلى الأقل يجب أن يتنبه العالم النامي إلى مواطن قصوره حتى يتفادها، ولا أنسب من اكتشاف مواطن القصور من مسببات الأزمة المذكورة سلفاً وعليه نقترح كمطالب أساسية للعملية التنموية:

*** مكافحة الضعف و الفساد في مختلف الأجهزة الإدارية المسؤولة عن العملية التنموية** : كما أسلفنا الذكر فإن أول سبب مباشر للأزمة المالية تمثل في تسرب الفساد بأنواعه المتنوعة إلى المنظومة المالية الأمريكية من خلال إداراتها، وهنا علينا الاستفادة من درس تلقنته أكبر قوى العالم حين سمحت للفساد أن يجد مكاناً فيها .

للفساد مخلفات كبيرة على التنمية ومن ثم يعتبر العثرة الأكبر أمام مستقبلها، خاصة وأنه الرابط بين العنصرين البشري والمادي فهو ميل العصر الأول لتملك الثاني، هذا الميل الذي يعتبر غريزيا بالأساس فكل إنسان يطمح إلى امتلاك الماديات وفيه قابلية كامنة لاستعمال طرق قد تكون ملتوية لذلك وهنا تندخل الظروف الداخلية والخارجية لتحديد شدة الالتواء. وتكون نتيجة الفساد واضحة على العملية التنموية انطلاقاً من تأثير الفساد في مراكز اتخاذ القرار ولعل الرشوة كشكل من أشكال الفساد تعتبر الأقدر على التأثير في مراكز القرار حيث يرى B.Benson،²⁵ أن "الرشوة سوق سوداء لحقوق الملكيات أين تعطى للموظفين العموميون القدرة على اتخاذ القرار، فالرشوة إذن وسيلة مرنة غير شرعية للتأثير على القرارات الإدارية"، من خلال هذا المفهوم للرشوة يبرز تأثيرها على عملية اتخاذ القرار الذي يعتبر عصب العملية التنموية الذي يلازمها من البداية، حيث أنه وكما أسلفنا الذكر فإن العملية التنموية تنطلق بالأساس من قرارات النخبة التي تقرر الكم والنوع اللازمين من العناصر المادية والبشرية، فإذا حدث تأثير على هذه القرارات فإنه سيؤدي إلى الخطأ في تقدير احتياجات التنمية ومن ثم الانطلاقة الخاطئة للمسار التنموي، ولا يقف الحد عند هذا المستوى بل يتواصل دور اتخاذ القرار أثناء هذا المسار من خلال كيفية توظيف الاحتياجات المتحصل عليها من التنمية والانحراف في اتخاذ القرار عند هذا المستوى يولد هدراً إضافياً للموارد التنموية، من جهة أخرى قد يتخذ التأثير في القرارات سبيل تضخيم تكاليف الموارد التنموية الواردة من الخارج وزيادة ضغوط الغرب إذا تم التواطؤ بين الأعوان المحليين المشرفين على التنمية ومموليهم من الخارج وهذا ما يعرف عادة بالفساد مع العالم الخارجي²⁶.

*** الاعتماد على المشاريع التنموية المنتجة والمتوافقة وخصوصيات المجتمع** : وهذا حتى لا تبقى الدول النامية دوماً مجتمعات استهلاكية غير منتجة وطفيلية على العالم محدثة أضراراً بالغة على نفسها وعلى الغير، كيف لا وقد رأينا من سبق أن الاقتصاد الأمريكي رغم قوته إلا أنه تزعزع حين تحول إلى النمط الاستهلاكي على حساب النمط الإنتاجي. إن الدول النامية حالياً مطالبة أكثر من قبل على التركيز على المشاريع التنموية الأكثر إنتاجية، لأنه إذا كان للو.م.أ. رصيداً معتبراً من الإنتاج في الفترات السابقة للأزمة قلل من حدة تحولها إلى النمط الاستهلاكي، فإن الدول النامية لم تملك يوماً جهازاً إنتاجياً يحقق على الأقل اكتفاءها الذاتي، حيث تعتمد كلها على عوائد قطاعها الحيوي كالسياحة والنفط وغيرهما وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التوفيق بين المشاريع التنموية وأرضية البلدان النامية.

*** عدم المبالغة في التعويل على قانون العرض والطلب** : كما أشرنا سابقاً فإن أكثر الدول ادعاءاً للرأسمالية لم تجد بديلاً عن حكوماتها للتدخل المباشر في الاقتصاد لتصحيح الأوضاع التي عجز عنها السوق نولعل هذا ينبه الدول النامية إلى عدم التعامل مع اقتصاد السوق بمبدأ الكمال والاحتباس من المبالغة في ترك آليات السوق كفيلاً بحل كل المعضلات الاقتصادية، وهذا الحذر يجب أن يكون متوافقاً وخصوصيات الدول النامية التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي ومن ثم خلق التوليفة المناسبة (منافسة، دعم) هو الرهان الأكبر لإنجاح العملية التنموية

III_2_2_ متطلبات التنمية وفق مبدأ الاحتياط للمستقبل : والتي نراها كما يلي :

²⁵ Jean Cartier-Bresson, elements d'analyse pour une économie de la corruption, Revue Tièrre Monde, n°131, juillet-septembre 1992

²⁶ -Montigny Philipe: L'entreprise face à la corruption internationale, 2006, p 265-269

*تعزيز البدائل التمويلية المحلية التي تغطي النقص المحتمل في التمويل الأجنبي : على الدول النامية أن تستوعب الدرس وأن تبذل جهودا أكبر لتنمية تمويلها المحلي قصد التقليل التدريجي من الاعتماد الشبه كلي على التمويلات الخارجية التي طالما شكلت بشروطها موجهة للخطط التنموية في البلدان النامية نحو خدمة مصالح البلدان المتقدمة قبل خدمة الدول النامية وهذا ما يبرزه. كما هو ملحوظ لم نقترح الاستغناء الكلي عن التمويل الأجنبي حتى لا نخرج عن الواقع والمنطق وذلك أولا لأن الدول النامية حاليا لا تمتلك موارد محلية تنهض بالعملية التنموية بالشكل المطلوب للحاق بركب العالم المتقدم-أو على الأقل تقليل الفجوة معه-وسط عولمة تجبر الجميع على السير بوتيرة عالية السرعة وهو ما يتطلب كما هائلا من الأموال ونوعية أعلى من التقنية وكلا الإثنين تفتقدهما الدول النامية مما يؤثر سلبا على خططها التنموية باختصار ستقل بدائل التمويل المطروحة أمام الدول النامية، ثانيا ومن جهة أخرى فإذا طالبنا الدول النامية بالاستغناء عن التمويل الأجنبي -مع افتراض أن تمويلها المحلي كاف- فإننا نكون قد حرمانها من بدائل تمويلية عديدة وضيعنا مجال مزيجها التمويلي -الذي تطرقنا إليه سلفا- وهو ما يقلل مرونة التمويل لديها ويضعف بالمحصلة المسار التنموي الذي يتسم -كما أسلفنا- بالاستمرارية.

*توزيع الاستثمار مع مراكز القوة في العالم وتلافي الارتباط المطلق بأحدها : لاحظنا من خلال هذه الأزمة أن أول المتضررين كانت الدول الأكثر ارتباطا بالاقتصاد الأمريكي، وهذا لا يعني مطلقا أن نطالب الدول النامية بفصل الصلة بها وتوجيه الجهود نحو مركز قوة آخر، وهذا لسببين أساسيين، أولهما أن هناك التزامات وارتباطات سابقة تلزم بhamش معين من الارتباط وبالإشارة إلى هشاشة الاقتصادات النامية فإنها ملزمة بشروط أكبر الأرجح أنها تصب في تبعية العالم الثالث للقوى العظمى، ثانيا ومن جهة مقابلة أن الشك في وقوع الأزمات محتمل بالنسبة للجميع وليس أمريكا وحدها، وعلى هذا الأساس وتوخيا للحذر نرى أهمية تنويع وتوزيع التعاملات الاقتصادية للدول النامية قدر المستطاع وهذا يعني بالغة الاقتصادية توزيع الأخطار .

خاتمة: من خلال ما ورد في البحث خلصنا إلى أن رهانات التنمية في البلدان النامية تزداد اتساعا مع تسارع وتيرة المنافسة، واحتياج العولمة وتوالد متغيرات جديدة ومتجددة، ولهذا فإن المطلب الأساسي الذي نتوج به بحثنا والذي يضم كل ما ورد من خلال البحث هو العمل على توسيع مرونة القرارات التنموية وتوفير بدائل تنموية تستوعب كل الظروف الحالية وارتدادات هذه الظروف المستقبلية وهذا لا يتم إلا إذا وسعنا هامش الشفافية والمصادقية اللذين يقللان درجة الشك في نجاعة الخطة التنموية شكلا ومضمونا

المراجع:

- * د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
- * د. عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوي العلمية، الأردن، 1998.
- * د. محمد عبد العزيز عجمية، د. عبد الرحمان يسري أحمد. التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها. الدار الجامعية الإسكندرية 1999.
- * د. محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، المكتبة العصرية، صيدا، دون سنة.
- * د. عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت 2003 ص 27
- * د. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الجيلي الحقوقية، ط 1، 2009، ص 17
- * د. عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي للشغل، 2002، www.Ahewar.org
- * د. أحمد جمال عبد العظيم، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا: دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، 2008.
- * د. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها، طرابلس، جامعة الجنا، 13-14 آذار 2009
- * عبد الرحمن بن أحمد هيجان، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض 2003.
- * د. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها، طرابلس، جامعة الجنا، 13-14 آذار 2009
- * Becker, G.S. and G.J. Stigler, Law enforcement, malfeasance, and the compensation of Enforcers, Journal of Legal Studies, 1974.
- * R.D.Tollisson, rent-seeking : a survey, kyklos 35(4), 1982
- * Jean Cartier-Bresson, elements d'analyse pour une économie de la corruption, Revue Tière Monde, n° 131, juillet-septembre 1992
- * OECD, Development Assistance Committee, Development Cooperation, report, paris 1996
- * Montigny Philipe: L'entreprise face à la corruption internationale, 2006
- * <http://www.asharqalawsat.com>